العرب
الإثنين 2021/11/22
السنة 44 العدد 12248

«حماس» وبريطانيا... والبعد الإيراني

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس القرار البريطاني الذي يرى في "حماس" منظّمة إرهابيّة سوى تتويج لمسلسل الفشل الذي بدأ منذ اليوم الأوّل لقيام تلك الحركة في أواخر العام 1987 لتكون بديلا من منظمة التحرير الفلسطينية. لم يكن لدى "حماس" في يوم من الأيّام سوى هدف واحد، إلى جانب خدمة إسرائيل طبعا. كان هذا الهدف تغيير طبيعة المجتمع الفلسطيني، المنفتح أصلا، نحو الأسوأ!

لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه لماذا صارت "حماس" إرهابيّة الآن وليس منذ بدأت نشاطها؟ هل هذا عائد إلى اكتشاف بريطانيا وقبلها الإدارة الأميركيّة، ما كان معروفا منذ فترة طويلة، أي أنّ "حماس" مجرّد أداة إيرانيّة وأنّها باتت تشكّل ورقة في لعبة كبيرة لدى "الجمهوريّة الإسلاميّة". تندرج هذه اللعبة في إطار واسع هو المفاوضات الإيرانيّة – الأميركيّة التي ستحدّد ما إذا كانت إدارة جو بايدن مستعدة للرضوخ للشروط التي تسعى "الجمهوريّة الإسلاميّة" إلى فرضها.

لم يكن من هدف لـ"حماس" في يوم من الأيّام سوى القضاء على أيّ أمل في تحقيق تسوية سلميّة تؤمّن الحدّ الأدنى من "الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرّف" للشعب الفلسطيني. هذا التعبير عن حقوق الشعب الفلسطيني وارد في أحد قرارات الأمم المتحدة صدر في وقت كانت منظمة التحرير الفلسطينية في عهدها الذهبي بفضل الإنجازات السياسية التي حقّقها ياسر عرفات في مرحلة ما بعد الخروج من لبنان. كانت مرحلة الوجود المسلح الفلسطيني مسيئة للبنان وللقضيّة الفلسطينية في الوقت ذاته. لم تخرج منظمة التحرير من أسر زواريب بيروت إلّا بعد العام 1982 وصولا إلى اتفاق أوسلو للعام 1993، بحسناته وسيئاته، والذي ينسى كثيرون أنّه سمح بعودة "أبوعمّار" إلى أرض فلسطين ومباشرة نوع جديد من النضال لعبت "حماس" دورا في إفشاله. تكفّل اليمين الإسرائيلي في استكمال مهمّة "حماس" في هذا المجال... وذلك من دون التغاضي عن أخطاء كبيرة لـ"أبوعمّار" الذي لم يعرف إسرائيل من الداخل يوما، مثلما لم يعرف كيف تعمل السياسة الأميركية في واشنطن.

لعلّ الإنجاز الأهمّ لـ"حماس"، التي هي جزء لا يتجزّأ من تنظيم الإخوان المسلمين، يتمثّل في الدور الذي لعبته في خدمة اليمين الإسرائيلي. لعبت هذا الدور من خلال العمليّات الانتحاريّة التي نفذتها في كلّ مرّة كان هناك بريق أمل في تحقيق إنجاز ما. عندما أدّت العمليات الانتحاريّة غرضها، انتقلت إلى مرحلة إطلاق الصواريخ من غزّة. صحيح أنّ في الإمكان القول إن إسرائيل لم تكن مستعدّة يوما لقبول خيار الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، لكنّ الصحيح أيضا أنّ "حماس" لعبت في كلّ وقت الدور المطلوب منها في خدمة أرييل شارون ثمّ بنيامين نتنياهو اللذين كانا يردّدان، بفضل صواريخ غزّة، في كلّ مناسبة أنّ "لا وجود لشريك فلسطيني يمكن التفاوض معه".

في الطريق إلى القرار البريطاني، كان المنعطف الأساسي الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة صيف العام 2005. انسحبت إسرائيل من كلّ القطاع، بما في ذلك من المستوطنات التي أقامتها فيه. بدل استغلال فرصة الانسحاب الإسرائيلي من غزّة كي يظهر الفلسطينيون أنّ في استطاعتهم إقامة نواة لدولة فلسطينيّة مسالمة مستعدّة للعيش بسلام مع محيطها، انتقلت "حماس" إلى نشر فوضى السلاح في القطاع مستفيدة من ضعف السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ممثلة برئيسها محمود عبّاس (أبومازن) الذي لم يستطع في أيّ وقت ممارسة دور القيادي الذي يفرض عبره رؤيته. تغاضى "أبومازن" عن كلّ ممارسات "حماس" وبعض القياديين الفلسطينيين المنتمين إلى السلطة الذين لم يترددوا في نهب المنشآت التي تركها الإسرائيليون من منطلق أنّها غنائم حرب.

في الواقع، انسحبت إسرائيل من غزّة وتركت "حماس" تنفّذ انقلابها على السلطة الوطنيّة منتصف العام 2007 لعلمها التام بأنّ كلّ ما تقوم به الحركة يصبّ في خدمة مآربها في الضفّة الغربيّة. من يحتاج إلى دليل على ذلك، يستطيع العودة إلى حديث لدوف فايسغلاس مدير مكتب أرييل شارون. جاء في الحديث الذي نشرته صحيفة "هآرتس"، مباشرة بعد تنفيذ الانسحاب من غزّة أن وراء الانسحاب من القطاع رغبة في الإمساك بطريقة أفضل بالضفّة الغربيّة. لم تكن غزّة تهمّ إسرائيل يوما. كانت تبحث في كلّ وقت عن طريقة للتخلّص منها بأي وسيلة...

في العام 2001، اتخذت بريطانيا قرارا يعتبر الجناح العسكري في "حماس" (كتائب عزّالدين القسّام) منظمة إرهابيّة. لماذا لم تعد تفرّق في أواخر السنة 2021 بين الجناح العسكري والجناح السياسي في "حماس"، علما أن التفريق بين الجناحين من النوع المضحك المبكي أصلا؟

قد يكون الجديد في الأمر أنّ "حماس" التي لم تتمكن من إثبات أنّها حركة فلسطينية مستقلّة، وهي لم تكن كذلك يوما، باتت تحت السيطرة الإيرانيّة أكثر من أي وقت. تثير مثل هذه السيطرة مخاوف من انتقال تكنولوجيا الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة الإيرانيّة إلى قطاع غزّة. يبدو ذلك السبب الحقيقي للقرار البريطاني النابع من إدراك تام لخطورة أي حرب جديدة بين إسرائيل وغزّة. ستؤدّي الصواريخ الإيرانية والطائرات المسيّرة إسرائيل من دون أدنى شكّ، لكن الأذى الكبير سيلحق بغزّة نفسها التي لا يزال أهلها يعانون من حروب سابقة. هناك غزاويون ينامون في العراء بعدما تهدّمت بيوتهم في حرب أواخر 2008 أوائل 2009!

لم يعد في الإمكان فصل ما تشهده غزّة عن الوضع الإقليمي. هناك احتمال كبير أن يكون القرار البريطاني دليلا على تغيير في السياسة الأميركيّة التي بدأت تنظر بقلق شديد إلى الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانيّة وطرق استخدامها، أكان ذلك في العراق أم في اليمن. انضمت غزّة إلى الأوراق الإيرانية في الضغط على الإدارة الأميركية ودول حليفة مثل بريطانيا من أجل فصل الملفّ النووي عن سلوك "الجمهوريّة الإسلاميّة" خارج حدودها. بكلام أوضح، انضمت غزّة إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن حيث الوجود الإيراني القوي عبر ميليشيات مذهبيّة. كلّ ما في الأمر، أنّ "حماس" السنّية تثبت مدى عمق العلاقة بين إيران والإخوان المسلمين وعمق التعاون بينهما منذ سنوات طويلة...

جنرالات الخوف من الإنترنت

علي الصراف
كاتب عراقي

لطالما راودني الاعتقاد بأن جنرالات الجيوش جبناء. أغلبهم على الأقل. حتى جاء مَنْ يثبت لكل الناس أنه كذلك بالفعل.

معظم جنرالاتنا هم خريجو معارك مزيفة، وحروب وهمية يطاردون فيها العصافير. ولولا نعمة من الله حلت علينا ببعض معارك أخيرة، لكان الصدأ أولى بمن رفعنا على أكتافهم سيوفا ونجمات.

بعض من الأواخر انتهى إلى أن يحارب الإنترنت وخطوط الهاتف. ربما لأنه لم يجد شيئا آخر يحاربه، أو لكي يمارس شجاعته المزيفة على ما لا سلاح فيه.

ما الذي يُخيف الجنرال من الإنترنت، وليست فيها مدافع ولا دبابات؟ ولماذا يخشى أن يتواصل الناس في ما بينهم؟ وإذا ثبت أن التظاهرات ضد سلطته كانت سلمية، فما الذي يجعله يخاف منها، بينما هو يدجج نفسه بالسلاح؟ هل يريد القول إن أصوات المحتجين على سلطته أكثر فاعلية من أسلحته؟ وإذا كانت كذلك، فبأي قوة انقلب على الحكومة والدستور، إذا كان لا يثق بسلاحه؟ وهل يؤدي قطع الإنترنت والاتصالات إلى عرقلة اجتماع الحشود بالفعل؟ وحتى لو كان يسعى إلى خفض أعداد المشاركين بالتظاهرات ضده، فلماذا يخاف من الناس؟ ما الذي يجعل فرائصه ترتعد من قيام مليون أو مليونين بتظاهرات احتجاجات؟ ألا يحتاج أن يعرف وزنه، ووزن انقلابه أمام الناس؟ فإذا بدا له أن انقلابه هزيل وأنه معزول، أفلا يكفي ذلك درسا ليقول إنه ارتكب حماقة، أهان بها نفسه، ولم يحقق من ورائها إلا الضرر؟

الإنترنت، في جانب منها، أداة تواصل داخلي وبالعالم. فما الذي يخشاه الجنرال إذا أوجد مواطنوه سبيلا لكي يوصلوا أصواتهم إلى العالم؟

كيان عسكري مدجج بالسلاح، وقادر على القيام بأعمال قتل، ويملك معدات فتاكة، لماذا يشعر بأنه أعزل أمام أداة لا تطلق النار، ولا تخرج منها صواريخ، ولا تتحرك بها دبابات؟

الجنرال لو كان شجاعا، ويعرف أنه على حق، فإنه لا يخشى فيه شيئا أو أحدا. ولكن الجنرال الجبان، والذي يعرف أنه على باطل، يخشى من كل شيء. وهو يقطع الاتصالات لكي لا يتشكل موقف مشترك ضده، برغم أنه يرى ذلك الموقف قائما أمام عينيه.

إنه جنرال يخاف من الناس وينقلب عليهم في آن. حتى لينطبق عليه القول "يخاف ولكن لا يستحي".

لاسيما وأن الانقلاب على أغلبية الناس، ليس سوى دلالة على انعدام الحياء.

لا توجد بطولة في أن يقوم لص مدجج بالسلاح باقتحام بنك ليسرق الخزنة. كما لا توجد بطولة في أن يقوم جنرال باقتحام المؤسسات الحكومية، بما فيها البنوك، لكي يستولي على السلطة. اللص هو نفسه اللص. واللصوصية لا تحتاج إلى عبقرية. كما لا تحتاج إلى التخرج من كلية أركان. يكفي أن تملك طباع اللص لتكون لصا.

يمكن لجنرال الخوف من الإنترنت، أن يسجل مذكراته في كتاب بعنوان "كيف تستولي على السلطة بنصف ساعة" أو "كيف تخترع مبررات وهمية لاعتقال رئيس الوزراء"، إلا أنه يجب ألا يأمل بتوزيعه عن طريق الإنترنت.

في الواقع، فإن الذين يقطعون الإنترنت عن شعوبهم، يجب أن يُحرموا هم منه إلى الأبد، لأنهم استخدموا سلطاتهم لكي يمنعوه عن الناس. وهو ما يكفي لكي يُمنع الجنرال من استخدام الإنترنت.

الجيش تحت قيادة جنرالات يخافون من الإنترنت، يجب ألا يحصل على خدمات الإنترنت. لأنهم أخطر على الناس من أن تتاح لهم أداة كهذه. ولا حتى باستخدام الهواتف. ويجب أن تعود وحدات الجيش لكي تتواصل عن طريق الحمام الزاجل، أو عن طريق الحمير. فهذه هي الأداة الوحيدة اللائقة بمن يخافون التلفون والإنترنت.

المسألة هنا، مسألة فقه قانوني معروف ومتداول. فالذين يسيئون استخدام أي سلطة، لا يمكنهم الاستفادة منها. والذين يستخدمون أداة لإيذاء الناس، يجب أن يُحرموا منها.

كل الذين تضرروا من انقطاع الإنترنت واتصالات الهاتف يمكنهم أن يرفعوا دعاوى أمام المحاكم لحرمان الجنرالات الذين اتخذوا قرار قطع الإنترنت والهاتف من استخدامهما. ذلك هو الوجه الوحيد للعدل.

من المنصف تماما أن يُحرم الجنرال مما أراد أن يحرم الناس منه. ولحساب الضرر، فإنه إذا قطع الإنترنت عن مليون مواطن ليوم واحد، فإن الإنترنت يجب أن تنقطع عنه ما يعادل ذلك الضرر. أي لمليون يوم. وكذلك الحق باستخدام الهاتف.

كل الذين تضرروا من انقطاع الإنترنت واتصالات الهاتف يمكنهم أن يرفعوا دعاوى أمام المحاكم لحرمان الجنرالات الذين اتخذوا قرار قطع الإنترنت والهاتف من استخدامهما ذلك هو الوجه الوحيد للعدل

حتى أنه لا يجوز أن يستخدم تلفون جيرانه، لأن في ذلك سخرية من عدالة القانون.

أين المنطق من استخدام شيء أنت تخاف منه؟ وأين المنطق في أن تجيز لنفسك ما لا تجيزه لغيرك؟

لقد تحولت شبكة الإنترنت، من حيث الأهمية التي تؤديها إلى شيء بمستوى حيوية الماء النظيف والكهرباء. لم تعد الإنترنت سلعة رفاهية. إنها احتياج أساسي وجزء أصيل من البنية التحتية، ولها دور في الاقتصاد والتعليم والإدارة العامة وتيسير علاقة المؤسسات بمواطنيها وبما تقدمه من خدمات. ولم تعد فوائدها تقتصر على نشر المعرفة، أو على مجرد كونها أداة من أدوات التواصل.

النظر إلى الإنترنت على أنها أداة تواصل فقط، نظر غارق بالجهل. صحيح أنه نظر يليق بعقلية جنرالات تخرجوا من كليات أركان صيد العصافير، إلا أنهم استخدموا الإنترنت على الأقل وعرفوا ماذا تعني لكل مجالات الحياة.

الاستسهال في قطع الإنترنت، هو نفسه تصرف سطحي. تخيل نفسك تقف على مولدات الكهرباء لمدينة كاملة. وفجأة تقطع الكهرباء بقرار من قاع الأمية بأهميتها للناس. قطع الإنترنت شيء مماثل، سيدي الجنرال. فلماذا تكشف عن نفسك كشخص بليد إلى هذا الحد؟ مَنْ الذي يضطرك إلى فضيحة بهذا الحجم؟ وماذا ستقول عنك كلية الأركان التي قامت بتخريجك إذا ما جعلتها تشعر بالعار أنك كنت واحدا من طلابها؟

سيدي الجنرال: لكي تحفظ كرامتك أمام تلك الكلية، ولكي لا تجعلها تشعر أنها قامت بتخريج شخص لا يليق بالرتبة التي يحملها على كتفه، أرجوك أن تنظر إلى لوحة مفاتيح الماء والكهرباء والتلفونات والإنترنت. انظر فيها جيدا. إنها هناك على ذلك الحائط الذي أمامك. تلك المفاتيح لا تلمسها أبدا. لأنك وكل جيشك أقل قيمة منها لمصالح الناس. لا تقترب منها، أبدا. لا تتمرجل على المفاتيح. لو كنت رجلا بحق، اخرج للناس وأطلق عليهم النار. هذا أقرب إلى حقيقتك، من أن تمارس رجولتك المزيفة على الماء والكهرباء والإنترنت والتلفونات.